الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/RES/51/110
4 March 1997

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
البند ١١٠(ج) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناء على تقرير اللجنة الثالثة (A/51/619/Add.3) وCorr.1]

٥١/١١٠ - حقوق الإنسان في هايتي

إن الجمعية العامة،

إذ تسترشد بالمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان[١] والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان[٢]،

وإذ تشير إلى قرارها ٥٠/١٩٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥، وإذ تحيط علما بقرار لجنة حقوق الإنسان ١٩٩٦/٥٨ المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٦[٣]،

وإذ تأخذ في اعتبارها تقرير الخبير المستقل للجنة حقوق الإنسان المعني بحالة حقوق الإنسان في هايتي، السيد اداما ديانغ[٤] الذي عـُين لمساعدة حكومة هايتي في مجال حقوق الإنسان، ودراسة تطور حالة حقوق الإنسان في ذلك البلد، والتحقق من وفائه بالتزاماته في هذا الشأن، وما تضمنه ذلك التقرير من توصيات،

وإذ تعترف بالإسهامات الكبيرة للبعثة المدنية الدولية في هايتي، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في هايتي، واللجنة الوطنية للحقيقة والعدل في خلق مناخ من الحرية والتسامح موات لاحترام حقوق الإنسان واستعادة الديمقراطية ونشرها في هايتي،

---

(١) القرار ٢١٧ ألف (د - ٣).

(٢) القرار ٢٢٠٠ ألف (د - ٢١)، المرفق.

(٣) انظر: الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٦، الملحق رقم ٣ (E/1996/23)، الفصل الثاني، الفرع ألف.

(٤) E/CN.4/1996/94.

وإذ ترحب بتجديد الجمعية العامة، في قرارها ٨٦/٥٠ جيم المؤرخ ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩٦ لولاية البعثة المدنية الدولية في هايتي،

وإذ ترحب أيضا بالتحسينات المسجلة في حالة حقوق الإنسان في هايتي، وإذ تحيط علما بالبيانات المتعلقة بالسياسة العامة التي أدلت بها السلطات الهايتية والتي مفادها أن حكومة هايتي ما زالت ملتزمة بدعم حقوق الإنسان وتحسين المساءلة،

وإذ تعرب عن قلقها إزاء تزايد الإجرام التقليدي، وإذ تلاحظ استمرار الحاجة إلى التدريب التقني للشرطة الوطنية الهايتية ولتعزيز النظام القضائي،

وإذ تعرب عن ارتياحها للدعوة لزيارة هايتي التي وجهتها حكومة هذا البلد إلى المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني بالعنف ضد المرأة وأسبابه ونتائجه،

وإذ تضع في اعتبارها الطلب الذي وجهته حكومة هايتي إلى مركز حقوق الإنسان التابع للأمانة العامة من أجل الحصول على المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية في ميدان حقوق الإنسان،

١ - تعرب عن شكرها للأمين العام وممثله الخاص في هايتي على الجهود التي بذلاها لصالح تعزيز المؤسسات الديمقراطية في هايتي واحترام حقوق الإنسان في ذلك البلد؛

٢ - ترحب بالتطور المرضي للعملية السياسية في هايتي وبإجراء الانتخابات الرئاسية في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، مما أتاح نقل السلطة لأول مرة بين رئيسين منتخبين بطريقة ديمقراطية؛

٣ - تحيط علما بتقرير الخبير المستقل للجنة حقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في هايتي، وبما يتضمنه من نتائج وتوصيات[٤]؛

٤ - تعرب عن قلقها إزاء التحديات الأخيرة وغيرها من التحديات الأمنية المتواصلة للمجتمع الهايتي والتي يعود سببها، في جملة أمور، إلى الأحوال الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي تهدد التقدم في ميدان حقوق الإنسان والاستقرار الديمقراطي في البلد؛

٥ - ترحب بتقرير اللجنة الوطنية للحقيقة والعدل وكذلك بتقريري البعثة المدنية الدولية في هايتي عن العدالة في هايتي وعن احترام الشرطة الوطنية الهايتية لحقوق الإنسان، وتحث حكومة هايتي على اتخاذ ما يلزم من إجراءات لمتابعة التوصيات الواردة في هذه التقارير، بدعم المجتمع الدولي؛

٦ - تساند حكومة هايتي في عملية الإصلاح القضائي الجارية، بما في ذلك الدروس المقدمة في مجال القانون الدولي لحقوق الإنسان وحقوق الإنسان؛

٧ - تطلب إلى المجتمع الدولي، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مواصلة توفير الأموال لعملية إصلاح النظام القضائي وتلك الأنشطة التي تسهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الهايتي؛

٨ - تشجع المجتمع الدولي على التبرع بسخاء للصندوق الاستئماني للشرطة الوطنية الهايتية، الذي ستوجد حاجة إليه من أجل تلبية طلب الحكومة الهايتية بوضع برنامج للمستشارين التقنيين؛

٩ - ترحب بإنشاء برنامج التعاون التقني الذي أعده مركز حقوق الإنسان التابع للأمانة العامة والذي يهدف إلى تعزيز قدرة المؤسسات في ميدان حقوق الإنسان، وخاصة في مجالات الإصلاح التشريعي، وتدريب الموظفين العاملين في مجال إقامة العدل والتوعية بحقوق الإنسان، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين تقريرا عن تنفيذ هذا البرنامج؛

١٠ - تدعو المجتمع الدولي، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز، إلى مواصلة الاشتراك في عملية تعمير هايتي وتنميتها؛

١١ - تدعو المقرر الخاص المعني بالعنف ضد المرأة وأسبابه ونتائجه، إلى النظر إيجابيا في الدعوة التي وجهتها له حكومة هايتي لزيارة البلد، بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان؛

١٢ - تقرر مواصلة نظرها في حالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية في هايتي في دورتها الثانية والخمسين.

الجلسة العامة ٨٢
١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٦